

الألقاب السلطانية دلالاتها ووظائفها بالمغرب الإسلامي

خلال عصر المرابطين والموحدين

الدكتور هشام المتوكل، باحث وكاويجي، المغرب

ملخص العربية:

كثيرا ما تتخذ السلطة رموزا معينة ، تدل على عظمة السلطان ، وتعاليه السياسي ، رغبة منها في رسم المسافة البينية بين السلطان ورعيته ، لذلك فإن دراسة الألقاب السلطانية ، يعتبر أمرا ضروريا وأساسيا ، في فهم وتحليل البنى الداخلية للدول السلطانية ، باعتبار أن كل تطور في الألقاب ، يعكس في حقيقته ، تطورا معيناً لهذا النظام أو ذاك ، كما يعكس طبيعته .

وتبعاً لذلك تعد الألقاب من خصوصيات الذات السلطانية ضمن مجال المغرب الإسلامي ، إذ تم توظيفها لأغراض وأهداف سياسية ، باعتبار أن الحكام راموا جعلها دليلاً من دلائل المشروعية ، السياسية والدينية. فقضية التهافت على حصد الألقاب السلطانية يفسر بحيوية هذا الجانب في المشهد السياسي ، حيث لا يمكن أن تكتمل مقومات الدولة ، إلا بلقب أو ألقاب لأربابها. باعتبارها كيانات شخصيتها المعنوية والموضوعية.

الكلمات المفتاحية: الألقاب ، السلطان ، الدلالة ، الوظيفة.

Royal Titles: Their Significance and Function In the Islamic Maghreb during the modern Almoravides and Almohades dynasties

Abstract: Authority often takes certain symbols, which indicate the greatness of the Sultan and his political superiority, in order to draw a distance between the Sultan and his patronage. Therefore, the study of the Royal titles is essential and necessary in understanding and analyzing the internal structures of the Royal States because any development of the titles reflects a development of the system itself as well as reflect its nature. Accordingly, the titles are considered as one of the characteristics of the Royal self within the Islamic Maghreb domain, as they were employed for political purposes and objectives as the rulers have made them proofs of political and religious legitimacy. The issue of rushing to win the Royal titles explains the

vitality of this aspect in political scene, where the elements of the state cannot be completed without getting a title or titles to its masters as being an entity of its moral and objective personality.

Keywords: titles, sultan, significance, function.

1- الألقاب السلطانية وعلاقتها بنظام الدولة المرابطية

يعتبر الخوض في دلالة ووظيفة الألقاب السلطانية موضوعا طريفا في المجال العربي الإسلامي، على الرغم من كون فضائه السياسي أسس منذ بدايات نشأته على جملة من الرموز السلطانية، التي تشير إلى هيبة السلطان، وتفرد برموز السلطة، فصح قول الجاحظ: "وأولى الأمور بأخلاق الملك، إن أمكنه التفرد بالماء والهواء، ألا يشرك فيهما أحدا، فإن البهاء والعز والأبهة في التفرد"⁽¹⁾.

فكثيرا ما تميل السلطة السياسية إلى اتخاذ مجموعة من الألقاب السلطانية بغية الإشارة إلى عظمة الحاكم، وتعالیه⁽²⁾، داخل فضائه السياسي، بمراسيم هي: "شارات تدل على وجود المؤسسة، وتعبر عما تنطوي عليه من السلطة"، كما أنها تقوم بدور رئيسي، في رسم المسافة البينية وتحديدها، بين السلطان ورعيته، وبذلك، فإن فعاليتها تتمثل في كونها "تبقى البون الاحترامي اللازم، بين ذوي السلطة، وعامة الناس"⁽³⁾.

إن دراسة الألقاب السلطانية، ضمن المجال العربي الإسلامي خصوصا خلال العصر الوسيط، يعتبر أمرا ضروريا، لا غنى عنه، في فهم وتحليل، البنى الداخلية للدول، إذ أن كل تطور بها، يعكس في حقيقته، تطورا معينا لهذا النظام أو ذاك، كما يعكس طبيعته، وممارسته للسلطة أيضا.

وارتباطا بالمجال المغربي، نجد أن المرابطين اهتموا كذلك بالألقاب السلطانية، وإن تم الأمر في إطار من تدبير الاختلاف، مرتبط بظروف نشأة الدولة وطبيعة نظامها السياسي، إذ من المعلوم أن الحقبة، التي أعقبت الفتح الإسلامي للمغرب الأقصى، كانت تتميز بعدم الاستقرار السياسي، فلم يشهد خلالها المغرب، دولا مركزية قوية. وبالتالي لم يراكم الكثير في مجال "التقاليد السلطانية"، والتي لا تنمو ولا تتطور إلا في بيئة سياسية هادئة مستقرة، وفي ظل دول مركزية، وهذا ما لم يتوفر في المجال المغربي إلى حدود المرحلة المدروسة.

كما كان لضحالة ثقافة المغاربة السياسية، دور كبير في هذا الأمر، وهو ما أشار إليه المرادي، في مناسبات عديدة في إشارته، وبعبارات صريحة⁽⁴⁾، فالإمارة المرابطية في الصحراء، كانت بسيطة في كل الجوانب، تغيب فيها التقاليد السلطانية، ولعل هذا ما جعل

مُجَّد القبلي يقول حول المراسيم السلطانية المرابطية: "وتم الاعتناء تدريجيا بتقوية الطقوس البروتوكولية، تعبيرا عن أبهة الملك. والظاهر أن إسهام المرابطين ظل ضعيفا في هذا المجال، بسبب صمود ثقافتهم البدوية، واستمرار تبعيتهم للخلافة العباسية، وقصر حكمهم ولاشك" (5).

وكما هو معلوم، وفي إطار الارتباط بالمسار التنظيمي، المعتمد من طرف المرابطين، والمرجعية التي أطرت حركتهم، باعتبارهم أمراء تابعين للخلافة العباسية، نجدهم يحرصون على التلقب بالألقاب السلطانية، التي تقصح عن موقفهم السياسي، والمكنون الفكري لدولتهم. فاستتبع ذلك أن أحجم المرابطون عن التناول على ألقاب الخلافة. إذ شكلت حركة عبد الله بن ياسين، في مضارب الصحراء المغربية، عنصرا حاسما في تحديد مسار الدولة المرابطية، ذات البعد المذهبي والسياسي.

وعندما نتتبع في المصادر، أخبار عبد الله بن ياسين، نلاحظ أن هذا الأخير استعمل لقباً معيناً، عبر عن طبيعة مهمته. داعية، وهو لقب "الإمام" (6). وقد حاولت المصادر أن تفسر ذلك، بكون عبد الله بن ياسين، كان مجرد قائم بالأمر بالمعروف، وناه عن المنكر. يقول صاحب مفاخر البربر: "وإمامهم -أي المثلثين- الذي ينقادون له، عبد الله بن ياسين بن مكو الجزولي، ومنزلته عندهم كمنزلة المهدي عند الموحدين..." (7)، وإذا كان واقع الحوادث التاريخية يفرض اتخاذ هذا اللقب، تماشياً مع طبيعة المرحلة الدعوية. فبمجرد ما بدأ ابن ياسين يفكر في تحويل حركته، من دعوة للاستقطاب الديني، إلى حركة سياسية (8)، وقع توزيع الأدوار بالنسبة للشخصيات البارزة، مثل يحيى بن عمر اللمتوني، الذي كان يتولى النظر في أمور الجهاد، وكان يلقب "بأمير لمتونة" (9)، باعتبار أن قوام الحركة مستند على تلك القبيلة من صنهاجة، قبل أن يطلق عليه عبد الله بن ياسين لقب "أمير الحق" (10)، نظراً للبعد الإصلاحي للحركة، كما تلقب أبو بكر بن عمر بعده، بألقاب عدة منها: "أمير لمتونة" و"أمير المثلثين" و"أمير بلاد درعة" (11)، ولقب بـ"الأمير" (12)، الذي استمر معه حتى بعد وفاة إمامه (13)، والظاهر أن هذه الألقاب كانت تستمد دلالتها ووظائفها من الوسط القبلي الذي سادت به.

لذلك نجد هذه الألقاب، غنية بالدلالات والمعاني، وتحيل مباشرة إلى طبيعة المشروعية، التي استندت عليها الحركة المرابطية، كما تشير تسمية أمير المرابطين "بأمير الحق"، إلى هيمنة النسق الفقهي السني المالكي.

لكن أول تغير جذري، يتعلق بالألقاب السلطانية ومضمونها، وثقل وزنها، كان في إمارة يوسف بن تاشفين، الذي اتخذ لقباً ذو دلالة وثقل سياسيين كبيرين، وإن كان دون ألقاب الخلافة، هذا اللقب هو "أمير المسلمين، وناصر الدين" (14).

لقد تضاربت وتجادبت الروايات الإخبارية، حول الكيفية التي اتخذ بها هذا اللقب، باختلاف توجهات المصادر، وكذا الدوافع والأسباب المفسرة لهذا الحدث التاريخي.

فالمصادر المشرقية⁽¹⁵⁾، ترى أن تلقب يوسف "بأمير المسلمين"، هبة من خلفاء بني العباس، جزاء له على جهاده النصارى، وتعزيزاً لمذهب أهل السنة والجماعة، ووحدة للأمة الإسلامية تحت قيادتهم. فهذا اللقب وإن كان لقباً وسطاً، بين الإمارة المحضة والخلافة المطلقة، أقره فقهاء أهل السنة، وسوغوه بضرورة القيام بفرض الجهاد⁽¹⁶⁾. واعتبروا أن الظروف التي تولدت عن توحيد المغرب والأندلس، وما رافق ذلك من ضغوط الفقهاء، وبروز النزعة التمردية عند أغلب أمراء الأندلس، كلها وقائع فرضت على زعيم المرابطين، اتخاذ مجموعة من الخطوات تعطي لحكمه المشروعية المرابطية في الأندلس وصفاً دقيقاً بقوله: "ودعاهم أمير المسلمين. أي ملوك الطوائف. إلى الجهاد، والدخول في بيعة الجمهور، فقالوا: "لا جهاد إلا مع إمام من قريش ولست به، أو نائب عن إمام، وما أنت ذلك" فقال: "أنا خادم الإمام العباسي" فقالوا له: أظهر لنا تقديمه إليك"، وزاد الناصري معبراً: "إنها احتاج أمير المسلمين، إلى التقليد من الخليفة المستظهر بالله، مع أنه كان بعيداً عنه وأقوى شوكة منه، لتكون ولايته مستندة إلى الشرع، وهذا من ورعه رحمه الله"⁽¹⁷⁾. فالاعتراف الرسمي بالخلافة العباسية، خلافة شرعية وحيدة، وطلب التقليد منها، كان يهدف اجتماع الشوكة والسند الشرعي معاً، يقول الغزالي: "إن الخلافة منعقدة للمتكفل بها من بني العباس... وأن الولاية نافذة للسلطين، في أقطار البلاد والمبايعين للخليفة... بل الولاية الآن لا تتبع إلا الشوكة، فمن بايعه صاحب الشوكة، فهو الخليفة، ومن استبد بالشوكة وهو مطيع للخليفة، في أصل الخطبة والسكة، فهو السلطان، نافذ الحكم والقضاء في أقطار الأرض، ولاية نافذة الأحكام"⁽¹⁸⁾.

وأشار ابن الأثير إلى ذلك النقاش الواسع، الدائر بين فقهاء عصره، خاصة بالأندلس، إثر اتخاذ يوسف لقب أمير المسلمين، فأفتوا بعدم وجوب الدعاء له، والخطبة باسمه حتى يأتيه التقليد من الخليفة العباسي، وفي هذا السياق قال: "ولها ملك - أي يوسف - الأندلس، جمع الفقهاء وأحسن إليهم، فقالوا له: "ينبغي أن تكون ولايتك من الخليفة، لتجب طاعتك على الكافة". فأرسل إلى الخليفة المستظهر بالله، كتاباً يطلب تقليده ولاية البلاد، ويذكر فيه ما فتح الله عليه، فكتب له تقليداً من ديوان الخلافة بما أراد، ولقب بأمير المسلمين وسيرت إليه الخلع، فسر بذلك سروراً عظيماً"⁽¹⁹⁾.

وإذا كان ابن الأثير وغيره من المؤرخين المشاركة، ركزوا على دور العباسيين في مسألة التلقب⁽²⁰⁾، فإنهم مع ذلك لم يقدموا الحجج والأدلة، إذ كان الهدف جعل النفوذ السياسي للعباسيين، يمتد شرعياً ونظرياً، حتى تخوم المغرب الأقصى⁽²¹⁾.

وفيما يخص المصادر المغربية، فإنها ترى أن اتخاذ يوسف بن تاشفين للقب أمير المسلمين وناصر الدين، إنما كان باعتباره ذلك الزعيم المرابطي الفاتح للمغرب والموحد له، والمؤسس لدولته، بالانتقال من عهد الفوضى والنزاعات، إلى عهد القوة والوحدة، السياسية والعقائدية⁽²²⁾. كل ذلك ليس له علاقة لا بالعباسيين ولا بانتصار الزلافة، بل هو وليد المحيط المغربي، وناتج عن التطورات الداخلية. وقد اعتمد أرباب هذا الاتجاه على وثيقة رسمية مؤرخة بسنة 466 هـ، أصدرها يوسف في إطار تمكنه من السلطة، ونجاح فتوحاته لبلاد المغرب الأقصى، الشيء الذي عزز أن فكرة التلقب، جاءت نتيجة التطورات الداخلية وليس الخارجية.

فمنذ سنة 463 هـ تاريخ انتقال أبي بكر للصحراء، وتسليمه مقاليد السلطة في المغرب ليوسف بن تاشفين⁽²³⁾. حدث تحول خطير، أراد له يوسف أن يركز على مشروعية دينية وسياسية، تمنحه القبول والتزكية، مؤسساً لمرحلة جديدة مخالفة لسابقتها؛ وقد كان هذا الأمر مثار نقاش بينه - أي يوسف - وأشياخ المرابطين وأعيان الدولة، إذ خاطبوه قائلين: "أنت خليفة الله في المغرب، وحقك أكبر من أن تدعى بالأمير، بل ندعوك أمير المؤمنين، فقال لهم: حاش لله أن نتسمى بهذا الاسم، إنما يتسمى به الخلفاء من العباس، لكونهم من تلك السلالة الكريمة، لأنهم ملوك الحرمين، مكة والمدينة، وأنا رجلهم والقائم بدعوتهم، فقالوا له: لا بد من أن تمتاز به، وبعدها أجاب إلى "أمير المسلمين وناصر الدين" خطب له على المنابر، وخطب به من العدوتين"⁽²⁴⁾.

يبدو من هذا الحوار، أن يوسف كان يعي جيداً، طبيعة التحولات السياسية والفكرية، التي كان العالم الإسلامي يوجع فيها، لذلك رفض اقتراح أشياخه بأن يتلقب بأمير المؤمنين، باعتباره حكراً على بني العباس، حسب النظرية الفقهية السياسية السنية، وتقاديا لكل إشكال اختار يوسف لنفسه لقب "أمير المسلمين وناصر الدين"، باعتباره حلاً وسطاً يرضي جميع الأطراف، ولا يتعارض مع رغبة يوسف في التمييز عن باقي زعماء وأمرأء الغرب الإسلامي⁽²⁵⁾.

وفي هذا السياق، أصدر مرسوماً سنة 466 هـ، أعلن فيه اتخاذ ذلك اللقب السلطاني، ويأمر أن يعتمد في الخطب، وفي المراسلات الرسمية، وفي ما يلي نص المنشور، وهو مقتطف من الحلل الموشية: "بسم الله الرحمان الرحيم، وصلى الله على سيدنا محمد الكريم، وعلى آله وصحبه وسلم تسليمها، من أمير المسلمين وناصر الدين، يوسف بن

تاشفين، إلى الأشياخ والأعيان والكافة والخاصة... سلام عليكم، ورحمة الله وبركاته، أما بعد:

حمدا لله، أهل الحمد والشكر... وأنا كتبناه إليكم من حضرتنا العلية بهراکش، حرسها الله، في منتصف محرم سنة ست وستين وأربعمائة، وأنه لما من الله علينا بالفتح الجسيم... رأينا أن نخصص أنفسنا بهذا الاسم، لنمتاز به عن سائر أمراء القبائل، وهو "أمير المسلمين وناصر الدين" فمن خاطب الحضرة العلية السامية، فليخاطبها بهذا الاسم، إن شاء الله تعالى⁽²⁶⁾.

أما المصادر الأندلسية، فتذهب إلى أن يوسف بن تاشفين، لم يصل إلى قمة مجده السياسي، إلا بعد مبادرة الأندلسيين بدعوته للجهاد بالأندلس، ليضفوا إليه لقبه ذلك، بدعم من ملوكهم وفقهائهم⁽²⁷⁾. فجاءت المصادر تجمع على أن يوسف، اتخذ ذلك اللقب بعد معركة الزلاقة، إذ النصر الذي حققه فيها، أهله لحمل اللقب حسب حمدي عبد المنعم حسين، تميزا عن سائر زعماء القبائل⁽²⁸⁾، ذلك أن الجهاد في المشروع السياسي المرابطي، كان أحد موارد المشروع السياسية⁽²⁹⁾.

كل هذه المؤشرات شجعت يوسف وإلى حد كبير، على اتخاذ أحد الألقاب السلطانية، يقول ابن زرع وكان يدعى "بالأمير، فلما فتح الأندلس، وصنع غزاة الزلاقة، وأذل الله بها ملوك الروم، بايعه في ذلك اليوم ملوك الأندلس وأمرائها، الذين شهدوا معه تلك الغزاة، وكانوا ثلاثة عشر ملكا، وسلموا عليه بأمير المسلمين، وهو أول من تسمى بأمير المسلمين من ملوك المغرب"⁽³⁰⁾. ولذا رأى البعض، أن دور الأندلس وتطور الوقائع بها، وكذا استعمال يوسف للجهاد مبدأ أساسيا في سياسته، كان له تأثير مباشر في اتخاذ لقب أمير المسلمين، واعتراف ملوك الطوائف به، وهم الذين تقننوا في ابتكار الألقاب السلطانية⁽³¹⁾.

ولم يختلف الأمر اختلافا كبيرا، بالنسبة للباحثين المحدثين، الذين أخذوا عن مذاهب القدامى؛ فنجد المشاركة، يصرون على أن تلقب يوسف بلقب أمير المسلمين، لم يتم إلا بعد موافقة الخليفة العباسي، فجعلوا جل تحركات المرابطين بصفة عامة، ويوسف بصفة خاصة، تتم بتوجيه من بغداد⁽³²⁾.

أما المغاربة، فركزوا على البعد المغربي المميز لحركة المرابطين، واعتبروا عهد يوسف منعطفًا تاريخيًا، نقل فيه المغرب من زمن التسيب، إلى الوحدة العقائدية والسياسية، واعتبروا اللقب معطى ذا طابع محلي مغربي⁽³³⁾.

وها نحن نقتبس جدولاً بالألقاب التي اقترنت باسم يوسف بن تاشفين، خلال الحقبة الممتدة بين 463 هـ، 465هـ³⁴).

لقب الأمير	المصدر	لقب الملك	المصدر	لقب السلطان	المصدر
أمير المغرب	الحلة السيراء، ج 2: 98، مرآة الزمان، ج 2، 446	ملك المغرب	وفيات الأعيان ج 7: 113	السلطان	التبيان 161
أمير أغمات	الاستبصار لمجهول، 219	ملك الملثمين	وفيات الأعيان ج 7: 112، شذرات الذهب، ج 3، 412	سلطان الملثمين	كتاب الجغرافيا لابن سعيد 125
أمير مراكش	نزهة المشتاق للإدريسي، 44	ملك لمتونة	أعمال الأعلام ق 2: 234، بدائع السلك، ج 2: 740	سلطان المسلمين	النجوم الزاهرة ج 5: 195
أمير لمتونة	أعمال الأعلام ق 2: 160. جنى زهرة	ملك المرابطين	رايات المبرزين لابن سعيد،	—	—

		188	الأس، 42	
--	--	-----	----------	--

لقد تنافست المصادر في إطلاق مجموعة من الألقاب ، على يوسف بن تاشفين ، تعبيرا عن وضعية جديدة ، مختلفة تماما عن الوضعية السابقة ، التي تميزت بارتباط يوسف بألقاب ذات طابع قبلي. مما يشير إلى انتقال الحركة المرابطية ، إلى مرحلة تتجاوز الإطار القبلي الضيق ، وإلى انتقال يوسف من مجرد أمير للمتونة ، أو أمير للمرابطين ، إلى أمير لكل المسلمين بالغرب الإسلامي ، وهذا له دلالاته القوية على المستوى الفكري للحركة المرابطية .

II- الألقاب السلطانية وعلاقتها بنظام الدولة الموحدية

وبالانتقال إلى العصر الموحي ، نلاحظ أنه شهد نقلة نوعية في مسألة الألقاب ، فكل دولة تتولى السلطة ، تجد نفسها مضطرة إلى نهج المراسيم المتبعة من طرف سابقتها ، وعامدة إلى تطويرها .

ومما ساعد على ترسيخ هذا النهج ، الاستقرار بنفس الحواضر ، والتي تعتبر مقرا للسلطة ، بتقليدها ومراسيمها . وبالتالي لا يجد الحكام الجدد ، بدا من انتهاج النظم المعمول بها ، في الدول السابقة .

فارتباطا بمسألة الألقاب ، نجد أن المهدي لقب بمجموعة من الألقاب ذات الدلالة الدينية والسياسية منها: "المهدي المعلوم" و"الإمام المعصوم"⁽³⁵⁾. والتي بتوظيفها خولته التحكم في المجال القبلي الذي أعلن دعوته به ، يقول ابن خلدون: "ولما كملت بيعته لقبوه - أي الطلبة - بالمهدي ، وكان لقبه قبلها الإمام..."⁽³⁶⁾، كما تلقب بـ"قائم الزمان" ، و"القائم بالحق" ، و"القائم بأمر الله" و"الداعي إلى سبيل الله" و"إمام الأمة"⁽³⁷⁾، باعتبار ما لي جملة الألقاب السابقة من حمولة سياسية بمرجعية دينية ، فحركة المهدي قامت على أساس ديني وسياسي ، ذلك أن المهدي عمل منذ رجوعه إلى المغرب الأقصى ، على تأسيس خلافة إسلامية لها خصوصية مجالية ، باعتبار المنطلق الفكري للموحدين ، يذهب إلى أنهم الأحق بها "أي الخلافة" ، فكانت ألقاب حكام الدولة الموحدية ، تشير إلى هذا التوجه ، وتدعم ذلك المسعى⁽³⁸⁾.

لذلك لقب عبد المؤمن ، باعتباره خليفة ابن تومرت بـ"الخليفة"⁽³⁹⁾، و"أمير المؤمنين"⁽⁴⁰⁾، لكون هذا اللقب يحيل على الأفراد بالزعامة على جماعة الموحدين ، وتلقب بألقاب إمامية أخرى مثل "الإمام" و"القائم بأمر الله"⁽⁴¹⁾. ولعل المقصود من ذلك التأكيد على إرث المهدي الديني والسياسي .

ويبدو أن الخلفاء من بني عبد المؤمن، لم يتلقبوا بصفة مستمرة، إلا بـ"أمير المؤمنين" و"ال خليفة"، وكانوا يعنون بذلك الخلافة عن المهدي⁽⁴²⁾، فلما أسقط المأمون رسوم المهديّة، لم يظهر هذا اللقب في مكاتبتهم الرسمية، واقتصر المأمون ثم الرشيد في أول عهدهم، على لقب أمير المؤمنين⁽⁴³⁾. وباستثناء هذه المدة الوجيزة، لا نعثر على أي رسالة رسمية، إلا وورد فيها لقب الخليفة ردفاً للقب أمير المؤمنين، الأمر الذي يبعث على الظن أن خلفاء الموحيدين، أرادوا التمييز بين المعنيين، اللذين يدل عليهما اللقبين.

وإلى جانب هذه الألقاب الرسمية، استعملت ألقاب عدة تدل على الاحترام والتبجيل، مثل "سيدنا" و"مولانا" و"الحضرة الشريفة"، وقد وردت في بعض الرسائل الرسمية، ولكنها كثرت في المخاطبات الشفهية⁽⁴⁴⁾، وتضاف إليها ألقاب الخلافة مثل "المنصور" و"الناصر" و"المستنصر"، و"العاقل" و"المرتضى" التي خصصت للخلفاء دون غيرهم⁽⁴⁵⁾، ومن الواضح أن الألقاب هاته كان المقصود منها، التنبيه إلى مكانة الخلفاء، نظراً لما تحيل إليه من مظاهر التأييد والنصر والتمكين، كما أرادوا بها التذكير بالمظهر الديني للحكم⁽⁴⁶⁾.

وبالتالي فإننا نجد الدول تتسلح بأساليب تبدو أكثر تخفياً وتعقيداً، تتمثل في ما أسماه ابن خلدون بـ"شارات الملك"، والتي تهدف إلى إبراز طابع التفرد والعظمة، حيث تتجاوز السلطة أصولها الظاهرة، لترتقي إلى مستوى الدراية السياسية، والهيمنة القائمة على الترميز⁽⁴⁷⁾، القائم بدوره على تعظيم مكانة السلطان، التي لا يمكن أن تأخذ صورتها الحقيقية إلا عندما تصبح "للسلطان شارات، وأحوال تقتضيها الأبهة والبذخ، فيختص بها ويتميز بانتحالها عن الرعية والبطانة، وسائر الرؤساء في دولته"⁽⁴⁸⁾.

إن الحاكم، لا يقبل أن يساويه أحد في "منزلته"، فكانت الألقاب السلطانية شرطاً أساسياً في الاحتفاظ بتلك المنزلة، والظهور بمظهر المتفرد.

كما تجدر الإشارة إلى أن هذه الألقاب السلطانية تم توظيفها لأغراض وأهداف سياسية. إذ الحكام راموا جعلها دليلاً من دلائل المشروعية، السياسية والدينية. فالواقع أن هاته الألقاب عكست توجه كل دولة، كما عكست مرجعيتها الفكرية الخاصة.

وهذه العملية محاولة لتتبع ضروب التفكير السياسي، بما هي حركة ترميزية، واكبت لحظات تقدم وتراجع السيادة السياسية، لمؤسسة السلطة إلى حد تحولها إلى مجرد سيادة روحية⁽⁴⁹⁾.

إذ نجد الحكام الموحيدين أنعموا على أنفسهم، بلقب أمير المؤمنين، فتصرفوا بذلك تصرف كل خليفة مستقل، لولا أن المقصود بالخلافة هنا، خلافة المهدي بن تومرت،

الذي انفرد بلقب الإمام ، بمعناه الشيعي ، وبصفته المهدوية⁽⁵⁰⁾. وإن لم يكن ابن تومرت إماميا ولا شيعيا ، فهو عاد فقيها أصوليا متبحرا في علوم العقائد ، أما مسألة الإمامة الشيعية عنده ، فقد استلزمها تطور الصراع ضد المرابطين. كما أن العامة ، لم تكن غافلة عما انطوت عليه الألقاب هذه ، ولا عما عكسته من دلالات ، فخلافة الموحدين كانت نظاما خلافيا مستقلا عن الخلافة في المشرق ، لذلك اتخذ الحكام الموحدون لقب أمير المؤمنين ، بل طمعوا في توحيد العالم الإسلامي تحت حكمهم ، والقضاء على النفوذ الروحي والسياسي للعباسيين.

وفي التاريخ الموحي ، نجد أن الضربة القاسمة لهذا النظام ، كانت بإعلان المأمون إبطال لقب المهدوية ، روح الحركة الموحدية. لتنقلب الدولة على مؤسسها الفكري ، متهمة إياه على يد المأمون ، بالدس والكذب ، ولتبطل مهدويته وتحلل من التزاماتها بمبادئه⁽⁵¹⁾.

وقد تضاربت الآراء ، حول الأسباب ، التي دفعت المأمون إلى اتخاذ قراره ، بين الهدف الإصلاحية والهدف السياسي ، يقول ابن عذاري حول هذا الموضوع: "ولتعلموا أنا نبذنا الباطل ، وأظهرنا الحق ، أن لا مهدي إلا عيسى بن مريم ، وما سمي مهديا ، إلا أنه تكلم في المهدي ، وتلك بدعة قد أزلناها ، والله يعيننا على القلادة ، التي تقلدناها."⁽⁵²⁾

أحدث قرار المأمون هذا زلزلة كبرى ، في كيان الدولة الموحدية⁽⁵³⁾. إذ كان للمهدوية وقع في الأنفس ، وكانت تشكل الرباط الفكري ، بين الرعايا والخلافة ، ولذلك حرص جل الخلفاء الموحدين على الإبقاء عليها وعلى رسومها⁽⁵⁴⁾. باعتبارها تدخل في دائرة الرمز السياسي.

هنا يحسن بنا أن نقف عند دلالة ألقاب رجل السلطة ، في المجال الإسلامي ، وما "رمزت" إليه من معان ، أوحى فعلا بتصور رجل السياسة إلى موضوع نشاطه ، كما عكست طبيعة السلطة الممارسة. يعلل ابن خلدون ظاهرة اتخاذ أرباب السلطة ، للألقاب السلطانية بكونها "حجابا لأسمائهم الأعلام ، من امتهاتها في أسنة السوق ، وصونا لها من الابتذال"⁽⁵⁵⁾. غير أننا نظن أن هذا التعليل لا يفسر شيئا من ظاهرة الألقاب ، التي لا تفهم إلا بربطها بـ"المجال السياسي" الذي اختار هذا الخليفة ، أو ذلك السلطان أو الأمير ، التحرك فيه. وعن طريق ربطها كذلك بطبيعة فلسفة الحكم.

إن الألقاب السلطانية تلعب دورا كبيرا في تحديد طبيعة السلطة ، والرفع من شأنها ، إذ أنها ترسم الحدود السياسية ، ما بين الحاكم ورعيته ، وتحدد طبيعة التعامل السياسي ، داخل كل نظام. كما أن الألقاب هاته تؤكد سمو السلطة وتعاليتها ، ويزداد الأمر

تكريسا ، كلما اتخذت طابعا دينيا. هكذا يصبح اللقب وسيلة للاتصال بالمقدس. الشيء الذي يجعل السلطة رافدا من روافد الرمزية الدينية ، معيدة انتاجها داخل النسق السياسي⁽⁵⁶⁾.

الهوامش:

- 1- التاج في أخلاق الملوك: 55.
 - 2- إواليات الشرعنة السياسية: 63.
 - 3- المراسيم السياسية بالمغرب: 21.
 - 4- الإشارة في تدبير الإمارة: 67 ، أنظر الفكر السياسي في المغرب والأندلس: 286.
 - 5- تاريخ المغرب: 171.
 - 6- لم يكن هذا اللقب مستحدثا في تاريخ المغرب ، فكما هو معروف ، كان الأدراسة أول من تلقب به ، واتخذوه شعارا في المخاطبات والسكة ، ورمزا سياسيا ودينيا ، يمتازون به عن باقي أمراء المغرب والمشرق.
 - 7- مفأخر البربر: 52.
 - 8- دولة المرابطين: 40.
- LAGARDERE, Vincent :Les Almoravides Jusqu'au règne de Yusuf B.Tasfin éd.L'harmattan, Paris , 1989,pp152-158
- 9- البيان المغرب: 9/4.
 - 10- نفسه: 11/4.
 - 11- أنظر ملاحظات حول اتخاذ يوسف بن تاشفين لقب أمير المسلمين: 289.
 - 12- إن لقب "الأمير الذي تقلده أبو بكر بن عمر ، كان على أساس أن يكون أميرا للجيش فقط أنظر ملاحظات حول اتخاذ يوسف بن تاشفين لقب أمير المسلمين: 279.
 - 13- نفسه: 289.
 - 14- هنالك من ذهب إلى أن لقب أمير المسلمين ، يدخل ضمن الموروث السياسي للمرابطين ، قبل عهد يوسف بن تاشفين ، إذ نستشف من رواية النويري ، أن أبا بكر بن عمر ، لقب من طرف عبد الله بن ياسين بذلك اللقب ، يقول النويري: "فأثوا أي عبد الله بن ياسين ومن معه ، أبا بكر ابن عمر ، فأجاب وعقدوا له راية ، وبايعوه بيعة الإسلام ، وتبعه زمرة من قومه ، وسماه عبد الله بن ياسين ، أمير المسلمين" نهاية الأرب ج 22/م 77/2 ، الحضارة الإسلامية في المغرب والأندلس: 78 ، 79.
 - 15- من أبرز هذه المصادر ، نذكر الكامل في التاريخ. ج 9، 10 ، وفيات الأعيان ج 7 ، نهاية الأرب ، صحح الأعشى ج 10 ، 6 ، 5 ، تاريخ الخلفاء ، شذرات الذهب ج 3 ، سير أعلام النبلاء ج 19.
 - 16- أنظر مجمل تاريخ المغرب: 207/2.
 - 17- مقتطف من رحلة أبي بكر بن العربي: 197 ، الاستقصا: 58/2 ، أنظر أيضا ، مجمل تاريخ المغرب: 125/2 ، الدولة والولاية: 106 ، 107 ، جوانب من الواقع الأندلسي: 186 ، 189.
 - 18- إحياء علوم الدين: 140/2 ، 141.
 - 19- الكامل في التاريخ: 417/10.
 - 20- هنالك مجموعة من الألقاب الموازية ، التي نعت بها يوسف ابن تاشفين من قبل الغزالي في تلك الرسالة ، التي بعثت إليه بخصوص تأيده ، وإقائه في حال ملوك الطوائف ومنها: "الأمير جامع المسلمين وناصر الدين" ، "الأمير جامع كلمة الإسلام ، وناصر الدين" "ظهير أمين المؤمنين" ، "الأمير ناصر الدين" ، "الأمير ناصر المسلمين" ، أنظر التفاصيل في رحلة أبي بكر بن العربي: 200 ، 204 ، مجمل تاريخ المغرب: 125/2 ، الدولة والولاية: 107.
 - 21- أنظر التفاصيل ضمن ملاحظات حول اتخاذ يوسف بن تاشفين لقب أمير المسلمين: 298.
 - 22- ومنها المعجب ، البيان المغرب ج 4 ، الأتيس المطرب ، كتاب العبر. ج 6.
 - 23- حول ما فعله يوسف ابن تاشفين في هذه المرحلة ، أنظر ملاحظات حول اتخاذ يوسف لقب أمير المسلمين: 307 ، 308.

- ²⁴ - ورد هذا النص مع اختلاف في بعض العبارات في البيان المغرب: 23/4، الحلل الموشية: 29، بدائع السلك: 740/2، أنظر أيضا سيع وثائق جديدة عن دولة المرابطين: 14، 15.
- ²⁵ - جل المصادر والأبحاث التي اهتمت بموضوع المرابطين، أكدت أن يوسف رفض أن يلقب نفسه بأمر المؤمنين، وأرجعوا هذا الرفض إلى كون اللقب يتعارض مع مبدأ وحدة الخلافة، ومع ذلك نجد بعضها لا تتورع عن نعت يوسف ابن تاشفين، بلقب أمير المؤمنين، ومن بينها نفع الطيب: 456/4.
- ²⁶ - يعتبر هذا النص فريدا من نوعه، إذ لم يرد إلا عند صاحب الحلل الموشية، غير أننا نجد ابن عذاري وإن لم يذكره، يلحج إليه ببعض الإشارات، مثل اتخاذ يوسف لقب أمير المسلمين سنة 466 هـ وأمره للكتاب بأن يكتبوا عنه بهذا اللقب الجديد، وأنه عنوان كتبه: من أمير المسلمين وناصر الدين إلى فلان، وهي إشارات نظن أنها كافية، لتوضيح أن ابن عذاري كان على علم بنص هذا القرار، الحلل الموشية: 29، 30، البيان المغرب: 23/4، أنظر الوثيقة الثانية والخمسون: 167، ضمن مجلة الوثائق.
- ²⁷ - نذكر التبيان، الذخيرة، شواهد الجلة، الحلة السرياء، الحلل الموشية، أعمال الأعلام ق 2، (الأندلس)، ثم ق 3 (المغرب العربي)، الإحاطة في أخبار غرناطة، ج 4.
- ²⁸ - التاريخ السياسي والحضاري للمغرب والأندلس: 255.
- ²⁹ - أنظر تفاصيل هذا الأمر ومصادره، في هوامش الدراسة المعنونة بملاحظات حول اتخاذ يوسف بن تاشفين لقب أمير المسلمين: 310، السلطة بين التنسنت والتشيع والتصوف: 21، أنظر ندوة يوسف بن تاشفين: 67.
- ³⁰ - الأئيس المطرب: 174.
- ³¹ - المعجب: 53، 66، قيام دولة المرابطين: 339، 340.
- Les Almoravides Jusqu'au règne de Yusuf B.Tasfin: pp .101-105
- ³² - قيام دولة المرابطين، في تاريخ المغرب والأندلس، دولة المرابطين في المغرب والأندلس، المرابطون تاريخهم السياسي، عصر المرابطين والموحدين، دور المرابطين في نشر الإسلام، المرابطون.
- ³³ - المغرب عبر التاريخ، ج 1، وأيضاً النظام السياسي والحربي، مجمل تاريخ المغرب، ج 2، مراجعات حول المجتمع والثقافة بالمغرب، أيضا الدولة والولاية والمجال، حول تاريخ المجتمع المغربي في العصر الوسيط، الدولة المغربية في العصر الوسيط.
- ³⁴ - أنظر ملاحظات حول اتخاذ يوسف بن تاشفين لقب أمير المسلمين: 292.
- ³⁵ - الموحدون في الغرب الإسلامي: 112.
- ³⁶ - العبر: 228/2، الحضارة الإسلامية في المغرب والأندلس: 331.
- ³⁷ - مفهوم الملك في المغرب: 141، 150.
- ³⁸ - هوامش في تاريخ المؤسسات: 312.
- ³⁹ - لقب عبد المؤمن نفسه بهذا اللقب، حين توافد عليه الشعراء يمدحونه في جبل الفتح، سنة 555 هـ وكان من مديحه: "ما للعدا جنة أوقى من الهرب... حتى إذا فرغ منها، استحسنتها عبد المؤمن معلقا بقوله، "بمثل هذا تمدح الخلفاء"، المعجب: 150، 151.
- ⁴⁰ - قصة هذا اللقب مفادها، أنه لما دخلت الدعوة الموحدية طورها المسلح، أطلق ابن تومرت لقب أمير المؤمنين على عبد المؤمن، حين وجهه لقتال المرابطين قائلا: "أقصدوا هؤلاء المارقين المبدلين، الذين تسموا بالمرابطين فادعوهم.... فإن أجابوكم فهم إخوانكم لكم ما لهم وعليهم ما عليكم.... وأمر على الجيش عبد المؤمن بن علي، وقال: أنتم المؤمنون وهذا أميركم، فاستحق عبد المؤمن من يومئذ اسم إمرأة المؤمنين"، المعجب: 135.
- ⁴¹ - مفهوم الملك: 150.
- ⁴² - رسائل موحديّة: 162.
- ⁴³ - أنظر البيان المغرب: 347/4، 372، 373، 374، 375، 376، 378.
- ⁴⁴ - الموحدون في الغرب الإسلامي: 125.
- ⁴⁵ - مفهوم الملك: 150.

- 46- الموحدون في الغرب الإسلامي: 126.
 47- الدولة والعنف: 92.
 48- المقدمة: 247.
 49- نشأة الفكر السياسي عند العرب: 47.
 50- الدولة والولاية والمجال: 108.
 51- ورد في ابن رشد وإشكالية الفلسفة السياسية: 45.
 52- البيان المغرب: 360/4، 361، العبر: 341/6، الاستقصا: 238/2، الحلل الموشية: 164، 165.
 53- اضمحلال دولة الخلافة: 97.
 54- المعجب: 206، 207.
 55- المقدمة: 221.
 56- إواليات الشرعنة السياسية: 64.

لائحة المصادر والمراجع

لائحة المصادر:

- الإحاطة في أخبار غرناطة ، لأبي عبد الله مُحَمَّد عبد الله بن سعيد بن أحمد السلماني الشهير بلسان الدين بن الخطيب. شرحه وضبطه ، يوسف علي الطويل. دار الكتب العلمية. بيروت. 2003م. 1424هـ.
- إحياء علوم الدين ، لأبي حامد الغزالي. دار المعرفة. بيروت. (د.ت).
- الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى ، لأبي العباس أحمد بن خالد الناصري. تح. جعفر الناصري ومُحَمَّد الناصري. دار الكتاب. البيضاء. 1954م.
- الإشارة في تدبير الإمارة ، لأبي بكر مُحَمَّد بن الحسن المرادي الحضرمي. تح. سامي النشار. دار الثقافة. البيضاء. 1401هـ. 1981م.
- أعمال الأعلام ، فيمن بويغ قبل الاحتلال من ملوك الإسلام ، لابن الخطيب. تحقيق أحمد مختار العبادي ، ومُحَمَّد إبراهيم الكتاني. دار الكتاب. البيضاء. 1964م.
- الأنيس المطرب، بروض القرطاس، في أخبار ملوك المغرب وتاريخ مدينة فاس ، لابن أبي زرع الفاسي. تح. عبد الوهاب بن منصور. المطبعة الملكية. الرباط. 1999هـ. 1420م.
- بدائع السلك في طبائع الملك ، لأبي عبد الله بن الأزرق. تحقيق وتعليق علي سامي النشار. سلسلة كتب التراث. منشورات وزارة الإعلام. بغداد. 1977م. 2 ج
- البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب ، لابن عذاري. تح. ج. س. كولان. وأ. ليفي بروفنسال. عبد الله مُحَمَّد علي. دار الكتب العلمية. بيروت. 2009م.
- التاج في أخلاق الملوك ، للجاحظ. تحقيق فوزي عطوي. دار صعب. بيروت. 1970م.
- تاريخ ابن خلدون. (العبر ودويوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر). دار الكتاب اللبناني. بيروت. 1999م. مج. 6-7.

- تاريخ ابن خلدون ، مؤسسة الأعلمي . بيروت . 1391هـ . 1971م . ج 4.2.
- تاريخ الخلفاء ، للسيوطي . دار الفكر . بيروت . (د.ت).
- الحلة السبراء ، لأبي عبد الله محمد بن عبد الله ، بن أبي بكر القضاعي ، المعروف بابن الأبار . علي إبراهيم محمود . دار الكتب العلمية . بيروت . 2008م.
- الحلل الموشية في ذكر الأخبار المراكشية ، لابن سماك العاملي أبي القاسم محمد ، بن أبي العلاء محمد بن أبي محمد ، المالقي الغرناطي . تح . عبد القادر بوباية . دار الكتب العلمية . بيروت . 2010م.
- الذخيرة في محاسن أهل الجزيرة ، لأبي الحسن علي بن بسام الشنتريني . تح . سالم مصطفى البدري . دار الكتب العلمية . بيروت . 1419هـ . 1998م.
- سير أعلام النبلاء ، للحافظ الذهبي . تح . شعيب الأرنؤوط . مؤسسة الرسالة . بيروت . 1990م . ج 19.
- شذرات الذهب في أخبار من ذهب ، لابن العماد . مكتبة القدسي . القاهرة . 1350هـ.
- شواهد الجلة والأعيان في مشاهد الإسلام والبلدان ، لأبي بكر بن العربي . تح . عصمت عبد اللطيف دندش . مجلة المناهل ع 9 . 1977م.
- صبح الأعشى في صناعة الإنشاء ، للقلقشندي أحمد بن علي . تحقيق محمد حسين شمس الدين . دار الكتب العلمية . بيروت . 1408هـ . 1997م.
- الكامل في التاريخ ، لابن الأثير . دار الكتاب العربي . بيروت . 1967م . ج 2 . 9.10.
- كتاب التبيان ، للأمير عبد الله بن بلقين . تح . أمين توفيق الطيبي . منشورات عكاظ . الرباط . 1995م.
- المعجب ، لعبد الواحد بن علي المراكشي . وضع حواشيه . خليل عمران المنصور . دار الكتب العلمية . بيروت . 1426هـ . 2005م.
- مفاخر البربر ، لمجهول . نشر ليفي بروفنصال . منشورات معهد العلوم المغربية . الرباط . 1934م.
- المقدمة ، لابن خلدون . دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع . بيروت . 1423هـ . 2003م.
- نفع الطيب ، من غصن الأندلس الرطيب ، لأبي العباس المقري . تحقيق إحسان عباس . دار صادر . بيروت . 1388هـ . 1968م.
- نهاية الأرب ، في فنون الأدب ، للنويري . تحقيق كمال زكي . مراجعة محمد مصطفى زيادة . الهيئة المصرية العامة للكتاب . القاهرة . 1980م.
- وفيات الأعيان وأنباء أهل الزمان ، لابن خلكان . تح . إحسان عباس . دار الثقافة . بيروت . 1968م . ج 7.

لائحة المراجع:

- ابن رشد وإشكالية الفلسفة السياسية في الإسلام . نكبة الفيلسوف ومحنة الفلسفة .، لعزير الحدادي. دار الطليعة للطباعة والنشر. بيروت. 2010م.
- إوابات الشرعنة السياسية، النظام السياسي المغربي كمنوذج ، لمحمد شفير. المجلة المغربية لعلم الاجتماع السياسي. ع. 4. 1987م.
- التاريخ السياسي والحضاري للمغرب والأندلس في عصر المرابطين، لعمدي عبد المنعم حسين. دار المعرفة الجامعية. الإسكندرية. 1997م.
- تاريخ المغرب، تركيب وتحيين، إشراف وتقديم مُجدِّ القبلي. منشورات المعهد الملكي للبحث في تاريخ المغرب. الرباط. 2011م.
- جوانب من الواقع الأندلسي في القرن الخامس الهجري، لمحمد بن عبود. مطبعة النور. تطوان. 1987م.
- الحضارة الإسلامية في المغرب والأندلس، عصر المرابطين والموحدين، لحسن علي حسن. مطبعة الخانجي. مصر. 1980م.
- الحضارة الإسلامية في المغرب والأندلس، عصر المرابطين والموحدين، لحسن علي حسن. مطبعة الخانجي. مصر. 1980م.
- حول تاريخ المجتمع المغربي في العصر الوسيط، لمحمد القبلي. منشورات الفنك. البيضاء. 1988م.
- دراسة حول رسائل ابن العربي، المسماة "رحلة أبي بكر ابن العربي"، لعصمت دندش. مجلة المناهل ع9. 1977م.
- دور المرابطين في نشر الإسلام في غرب إفريقيا، لعصمت عبد اللطيف دندش. دار الغرب الإسلامي. بيروت. 1988.
- دولة المرابطين في المغرب والأندلس، لسعدون عباس نصر الله. دار النهضة العربية. بيروت. 1985م.
- الدولة المغربية في العصر الوسيط، لأحمد التوفيق. مجلة آفاق الرباط. ع 58. 1996م.
- الدولة والعنف في تاريخ المغرب الوسيط. دراسة حالة .، لحמיד تيتاو. مجلة أمل. ع 33. 2008م.
- الدولة والولاية والمجال في المغرب الوسيط، لمحمد القبلي. دار تبال. البيضاء. 1997م.
- رسائل موحدية من إنشاء كتاب الدولة المؤمّنية، تح. ليفي بروفنصال. المطبعة الاقتصادية. رباط الفتح. 1941م.
- سبع وثائق جديدة عن دولة المرابطين وأيامهم في الأندلس، لحسين مؤنس. مكتبة الثقافة الدينية. القاهرة. 2000م.

- السلطة بين التسنن والتشيع والتصوف ما بين عصري المرابطين والموحدين ، لمصطفى بنسباع. منشورات الجمعية المغربية للدراسات الأندلسية. مطابع الشويخ. تطوان. 1999م.
- عصر المرابطين والموحدين في المغرب والأندلس ، لمحمد عبد الله عنان. لجنة التأليف والترجمة والنشر. القاهرة. 1964م.
- الفكر السياسي في المغرب والأندلس في القرن الخامس الهجري، في تشكيل الهوية السياسية في المغرب وتكريس الفتنة في الأندلس ، لأحمد جبرون. دار أبي رقراق للطباعة والنشر. الرباط. 2008م.
- في تاريخ المغرب والأندلس ، لأحمد مختار العبادي. دار النهضة العربية. بيروت. 1978م.
- قيام دولة المرابطين ، لحسن أحمد محمود. مكتبة النهضة المصرية. القاهرة. 1957م.
- مجلة الوثائق ، مجموعات وثائقية دورية تصدرها مديرية الوثائق الملكية. ع1. 1976م.
- مجمل تاريخ المغرب ، لعبد الله العروي. المركز الثقافي العربي. البيضاء. 2000م.
- المرابطون تاريخهم السياسي 430. 539 هـ ، لمحمد عبد الهادي شعيرة. مكتبة القاهرة الحديثة. القاهرة. 1969م.
- المرابطون ، لحسين مؤنس. مجلة المعهد المصري للدراسات الإسلامية في مدريد. مجلد 14. 1967. 1968م.
- مراجعات حول المجتمع والثقافة بالمغرب الوسيط ، لمحمد القبلي. دار توبقال. البيضاء. 1987م.
- المراسيم السياسية بالمغرب بين العصرية والتحديث ، من القرن 3 ق.م إلى القرن 21 م ، لمحمد شقير. إفريقيا الشرق. البيضاء. 2006م.
- المغرب عبر التاريخ ، لإبراهيم حركات. دار الرشد الحديثة. البيضاء. 1984م.
- مفهوم الملك في المغرب، من انتصاف القرن الأول إلى انتصاف القرن السابع، دراسة في التاريخ السياسي ، لمحمد ولد داداه. دار الكتاب اللبناني. دار الكتاب المصري بيروت. القاهرة. 1977م.
- ملاحظات حول اتخاذ يوسف بن تاشفين لقب أمير المسلمين ، لرشيد السملالي. ضمن ندوة يوسف بن تاشفين. نظمتها مؤسسة البشير للتعليم الحر. 7-8 أبريل. مراكش. 2002م.
- الموحدون في الغرب الإسلامي تنظيماتهم ونظمهم ، لعز الدين عمر موسى. دار الغرب الإسلامي. بيروت. 1411هـ، 1991م.
- نشأة الفكر السياسي عند العرب، حفرات في مسلمات الفكر السياسي ، لمحمد علي الكبيسي. دار الفكر. دمشق. 1426 هـ. 2005م.
- النظام السياسي والحربي في عهد المرابطين ، لإبراهيم حركات. منشورات مكتبة الوحدة العربية. البيضاء. (د.ت).

-
- هوامش في تاريخ المؤسسات والوقائع الاجتماعية ، للعبيدي علي سليمان ، ضمن الخلافة والمؤسسات الإسلامية في المغرب. شركة بابل للطباعة ، والنشر والتوزيع. الرباط. 1989م.
- اضمحلال دولة الخلافة ما بين (4-7هـ/10-13م)، لعبد الله العماري. منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية سايس – فاس. 2003م.
- Lagardère, Vincent: **Les Almoravides Jusqu'au règne de Yusuf B. Tasfin**, éd.L'harmattan, Paris ,1989.